جامعة القاهرة

معهد البحوث والدراسات الأفريقية

قسم السياسة والإ قتصاد

المليشيات والتنظيمات المسلحة في ليبيا: ولاءاتها وأثرها على الوضع الأمني لليبيا ودول الجوار

أعداد

سعد محمد سعد زايد

باحث في العلوم السياسية

العام الجامعي 2013 – 2014

مقدمة

تتناول هذه الورقة موضوع المليشيات والتنظيمات المسلحة في ليبيا: ولاءاتها وأثرها على الوضع الأمني لليبيا ودول الجوار. فنتيجةً لحالة الصراع المسلح في ليبيا الذي جرت أحداثه منذ مطلع العام 2011، حتى سقوط النظام وإعلان نهاية نظام القذافي بتاريخ 2011/10/23، انتشرت في ليبيا كميات كبيرة من الأسلحة المختلفة الاستخدامات والأوزان، إلى جانب انهيار المؤسسة العسكرية والأمنية بشكل شبه كلي، ما أسفر عن وجود فراغ أمني في الشارع الليبي، من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب. لقد ساهمت هذه الظروف في تكون وانتشار ظاهرة المليشيات المسلحة والتنظيمات المتطرفة، حيث تمكنت من الاستيلاء على المقار العسكرية وما بها من مستودعات للأسلحة، والأمر الأكثر خطورة إن تلك المليشيات والتنظيمات قد أصبحت خارج سلطة الدولة، كما أن ولاءاتها باتت مختلفة ولا تنضوي تحت المظلة الليبية العامة، بل هي ذات ولاءات قبلية، و ولاءات إيديولوجية مستندة إلى أسس دينية متطرفة، مثل تنظيم القاعدة وتنظيم الإخوان.

نظراً لخروج تلك المليشيات والتنظيمات على سيطرة الدولة، إضافة إلى عجز الأخيرة على إحتواء العناصر المنتمية للجماعات المسلحة، وما يقابله من عدم تفعيل للأجهزة الأمنية المختلفة، أصبحت هذه الجماعات أحد أبرز عوامل عدم الاستقرار الأمني في الداخل الليبي، والأكثر من ذلك فإن التنظيمات المسلحة ذات الولآت الإيديولوجية الدينية، والتي حجزت لنفسها موطأ قدم على الأراضي الليبية مثل تنظيم القاعدة، أظهرت الأحداث امتداد خطر تهديدها الأمني ليتجاوز الأراضي الليبية إلى دول الجوار، خاصةً إلى تونس ومصر، حيث أظهرت التقارير الصحفية ولإخبارية انتشار ظاهرة تهريب الأسلحة بشكل كبير عبر الحدود، ومن ثم قامت الجماعات المتطرفة بفتح قنوات للاتصال بالتنظيمات المتطرفة ذات التوجه المشترك في كلا البلدين، وما يزيد من خطورة تهديد هذه التنظيمات المتطرفة للوضع الأمني في ليبيا ودول الجوار تونس ومصر، هو إقامة معسكرات لتدريب العناصر الإرهابية من مختلف الجنسيات في بعض المدن الليبية التي تسيطر عليها هذه التنظيمات، وبالتحديد مدن درنة ومصراته وسرت، الأمر الذي ينبئ بتدهور أمني يشمل كامل المنطقة، وذلك في حال عدم تمكن السلطات الليبية من السيطرة على انتشار هذه التنظيمات، أو بسط سلطة الدولة على كامل الأراضي الليبية بشكل فاعل. ولدراسة هذا الموضوع قسمت الورقة على النحو التالي:

المطلب الأول: الميليشيات ذات الولاء القبلي في ليبيا

المطلب الثاني: تعامل نظام القذافي مع التنظيمات الدينية المسلحة

المطلب الثالث: التنظيمات الدينية المسلحة ودورها في أحداث 17فبراير 2011 وما بعدها

المطلب الرابع: سيناريوهات استمرار تدهور الأمن في ليبيا وأثره على أمن المنطقة

Abstract

This article entitled "***The Armed Groups and Militias in Libya: their loyalty and effects on the security situation of Libya and its neighboring countries"*** aims to explore and discuss the issue of the existence of such armed militias and other armed groups of rebels whom recognized by Libya and ruling it *de facto* and *de jure.*

After the collapse of the country by ending Gaddafi regime in 23/10/2011, the consequences were severe on the security of Libya and its people as long as the militias controlling every aspect of the country and possessing huge arsenal of weapons and money.

As a result of NATO and Non NATO military actions against Libya that supports the rebels and militias, most of the Libyan army and security forces forms and their equipments have been either destroyed or stolen. As a result, the militias and other armed groups took all weapons from army and security stores and formed armed militias that have been recognized and supported by the government as well as by foreign countries intervened in Libya.

As a matter of fact, Libyan government has no control on the country either *de facto* or *de jure*. Such militias can do what they want irrespective of any legal rules or procedure. They committed the most ever gross violations of human rights that the country have never seen before including illegal detention, kidnapping, assassinations, killing, torturing, crimes of war, against humanity and genocide.

It is clear that all Libyan institutions including that of security and justice are today considered to be in a state of failure as a result of militia's domination. Therefore, the most challenge to the stability of Libya and its regional neighbors posed by such militias and other armed groups especially in the light of the fact that their personnel are criminals and fanatic Islamic extremists (Al-Qaida and Muslim brotherhood groups). The threat of such groups and militias extends to other neighboring countries such as Egypt and Tunisia. It has been proven that such militias are responsible of smuggling terrorists and weapons to the said countries as well as others. In addition, the Libyan militias and other armed croups training terrorists and criminals from different nationalities in the cities of Musrata, Derna, Sirte and other secret places to carry out terrorist and criminal activities in neighboring countries.

Libya today became one of the most country exporting violence and terrorism to the region in the light of the fact that the militias controlling rich country having the money and weapons.

This paper analyzing and discuss the topic from many aspects in five chapters. Chapter one devoted to the question of militias with tribal loyalty. Second Chapter discuses the status of Religious groups at the time of Gaddafi. Chapter three focuses on Al-Qaida militias. Chapter four discusses the Muslim Brotherhood group in Libya. At the final chapter of this paper discussion and analysis will be on possible scenarios that would be if the security in Libya and its stability continues and its negative impact on the stability of the region. This paper ended with a conclusion stated the most important findings and suggestions.

المطلب الأول

المليشيات ذات الولاء القبلي في ليبيا

شهدت ليبيا بعد سقوط نظام القذافي ظاهرة انتشار المليشيات المسلحة، التي سيطرت على مستودعات الأسلحة المنتشرة في كافة ربوع ليبيا منذ الثامن عشر من فبراير 2011، ورغم وحدة الهدف في إسقاط نظام القذافي، إلا أنها اختلفت في ولآتها منذ سقوط النظام، حيث غلب عليها طابع الولآت القبلية المحكومة بالانتماء الاجتماعي العشائري، وقد بدأ تشكل هذه المليشيات على مراحل نوجزها فيما يلي:

أولاً– مرحلة تكون تشكيلات المعارضة المسلحة:

مع بداية الأحداث في ليبيا تشكلت قوات المعارضة المسلحة التي أعلنت ولائها للمجلس الوطني الانتقالي من مجموع أبناء المناطق التي أيدت الثورة ضد النظام، ورغم التركيبة القبلية التي يتسم بها التوزيع المناطقي للسكان في ليبيا، إلا أنه لا التباعد الجغرافي بين المناطق الليبية، ولا الانتماء القبلي مثّلا أي عائق لتوحيد الصف والهدف نحو إسقاط النظام، ولم يكن هناك أية إشارة تدل على انقسام قبلي أو طائفي بين قوات المعارضة المسلحة، بل أظهرت القوات التابعة للمجلس روحاً من التعاون والمشاركة في المواجهة، عبر الانتقال من منطقة إلى أخرى للمشاركة في مواجهة قوات النظام؛ مثال ذلك تمكن أعداد من المنطقة الشرقية في ليبيا من الدخول إلى مدينة مصراتة، والمشاركة إلى جانب مسلحي المدينة لمواجهة قوات النظام، إلى جانب هذا، لجأت أعداد من جماعات الثوار من المناطق الساحلية إلى الالتحاق بمنطقة الزنتان الجبلية، حيث أقيمت معسكرات لتدريب الثوار وتسليحهم والمشاركة ضد القوات التابعة للنظام وصد زحفها على المدن في منطقة الجبل الغربي، وظلت تلك الجماعات في منطقة الجبل حتى يوم الزحف المسلح نحو طرابلس، ومن بين الشخصيات التي لجأت إلى مدينة الزنتان المدعو(عبد الحكيم بلحاج)، وهو أحد أعضاء تنظيم القاعدة، الذي أفرج عنه من سجن غوانتناموا وتسليمه إلى ليبيا في العام 2004، والذي تولى منصب رئيس المجلس العسكري لثوار طرابلس.

ثانياً– مرحلة تحول تشكيلات قوات المعارضة إلى مليشيات مسلحة

بدأت ظاهرة الانتماء القبلي تظهر بشكل جلي بين صفوف قوات المعارضة بعد سيطرتها على طرابلس بتاريخ 2011/8/22 بشكل مباشر، حيث بدأ التنافس ما بين القوات الأكثر تعداداً وعتاداً، وهي القوات التابعة لمنطقة مصراتة التي تقع شرق العاصمة طرابلس، ومنطقة الزنتان الواقعة جنوب غرب العاصمة، حيث بدأ التسابق على ما رأوا بأنه مغانم خاصة بهم، وأنهم الأحق بها من غيرهم،

فبدأت هذه الظاهرة في التفشي بين باقي قوات المعارضة التي شعرت بهيمنة قوات المنطقتين، مما دفعها إلى أن تبحث لنفسها عن نصيب في تركة النظام السابق، وبالتالي فإن ما آل إليه حال قوات المعارضة التابعة للمجلس يمكن وصفه بقول (إن ما جمعه هدف إسقاط النظام في ليبيا فرقته الغنائم) .

لقد أصبح الولاء القبلي هو المسيطر على المشهد في الشارع الليبي بين قوات المعارضة في مرحلة ما بعد السيطرة على طرابلس، وقد ظهر ذلك حتى على مستوى إقامة بوابات التفتيش، والتوزيع داخل المعسكرات والمقار التي سيطرت عليها قوات المعارضة، مثال ذلك البوابة أو المعسكر أو المقر الذي تسيطر عليه مليشيات مصراته هو تابع لها وليس لأحد التدخل فيه، وكذلك هو الحال لباقي المليشيات.

الجدير بالذكر، إن من المظاهر الخطيرة التي أعقبت سيطرة كتائب المعارضة على العاصمة طرابلس، هو تسابقها إلى الاستيلاء على مخازن الأسلحة، والتي تحوي كم كبير من أنواع الأسلحة المختلفة ما بين أسلحة خفيفة وثقيلة، وقد أدى ذلك إلى فوضى عارمة في البلاد خلال مرحلة غابت فيها كل مؤسسات الدولة، خاصةً في العاصمة طرابلس. وبالتالي يمكن اعتبار فوضى انتشار السلاح نتيجةً مباشرة للصراع المسلح وتعطل مؤسسات الدولة بشكل كامل، ما أدى إلى "فقد السيطرة على العتاد العسكري...حيث تم الاستيلاء على محتويات مستودعات الذخيرة من قبل المدنيين والألوية، إضافة إلى ذلك فقد عرفت ليبيا تدفق كبير في العتاد العسكري خلال مرحلة الصراع المسلح التي تلقتها قوات المعارضة كدعم لمحاربة القوات الحكومية، وهذه الأسلحة والعتاد القادم من خارج الحدود لم يتم توزيعه بطريقة آمنة يتم فيها مراعاة الشروط اللازم توفرها في حامل السلاح، كل ذلك أدى إلى انتشار كميات كبيرة جداً من الأسلحة والذخائر بلا ضابط... إلى جانب غياب قيادة موحدة ونظام أمني يعمل بانتظام يمثلان التحديين الرئيسيين لتأمين العتاد العسكري ومنع انتشاره "[1]، ونظراً لغياب سيطرة الدولة سارعت الجماعات المسلحة إلى حيازة السلاح من المستودعات بكميات ضخمة، ومن ثم نقله إلى المناطق التي ينتمون إليها، الأمر الذي أدى إلى انتشار تلك الفوضى من النهب والسرقة لتعم كافة مخازن الأسلحة الحكومية في كل المناطق الليبية، وهو ما تسبب في فوضى انتشار السلاح في ليبيا، والتي لم تستطع السلطات الليبية حصرها أو إعادتها لمخازنها حتى تاريخه.

ثالثاً– انعدام سيطرة الدولة على المليشيات

بناء على ما سبق، تحولت قوات المعارضة المسلحة التي أعلنت تبعيتها للمجلس الوطني الانتقالي في بداية الأمر، إلى مليشيات تمارس السرقة والنهب وإشاعة الفوضى، وهو ما دفع بكثير من الثوار

(1)-الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **التقرير النهائي لفريق الخبراء المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن 1973/ 2011 بشأن ليبيا**، (نيويورك، الأمم المتحدة،20مارس 2012) ص6.

الذين خرجوا بهدف الإطاحة بالنظام فقط، إلى ترك السلاح واستنكار ما تقوم به المليشيات التي خرجت عن السيطرة، سواء كانت سيطرة الدولة أو حتى سيطرة القبيلة. ومن هنا انتشرت ظاهرة المليشيات المسلحة في ليبيا وتكاثرت حتى وصلت في آخر إحصائية لها في العام 2013، إلى 1700 مليشية مسلحة.

ورغم الجهود التي بذلتها الحكومة في استيعاب الثوار وحتى أعضاء المليشيات الناشئة ضمن قوات الشرطة والأمن والجيش، أو تأكيد الحكومة الليبية على عدم مشروعية المليشيات، وعدم مسؤولية الدولة عما تقوم به من أعمال اعتقال وإقامة سجون خاصة بها، إلا إن تلك الجهود باءت بالفشل. وبالتالي أصبحت ولا زالت المليشيات المسلحة في ليبيا، مصدراً رئيسياً لتهديد السلم والأمن في الشارع الليبي، خاصةً في غياب تفعيل أجهزة الأمن والقوات المسلحة التي تعرضت لحالة انقسام وصدع كبير منذ بدء الصراع المسلح في ليبيا.

رابعاً– دور القبيلة في حل المليشيات ذات الولاء القبلي

رغم أن المليشيات التي تتسم بالولاء القبلي تعتبر من معوقات استتباب الأمن في ليبيا، إلا أنه يمكن القول بإمكانية إيجاد صيغة للتفاهم بشأنها، أو التوصل إلى حل ضمن إطار قبائلي واجتماعي داخل البيت الليبي، يمكن من خلاله إنهاء تلك التشكيلات المسلحة ذات الانتماء القبلي، وذلك لأن القبيلة كانت ولا تزال من أهم مكونات النسيج الليبي ليس الاجتماعي فقط بل والسياسي أيضاً، وذلك منذ زمن الاحتلال الإيطالي، ومن ثم النظام الملكي حتى نهاية نظام القذافي، فالقبائل الليبية شكلت عامل حسم في كل حقب التاريخ الليبي. وعامةً القبيلة في ليبيا "ظلت الهيكل الاجتماعي الأقدر على احتضان الأفراد والتحكم في مساراتهم السياسية في ظل غياب مكونات مدنية أخرى يمكن الانتماء إليها كالأحزاب والنقابات والجمعيات"[1]، وبالتالي ليس من السهولة إغفال دور القبيلة في ليبيا بشكل كلي، أو التقليل من دورها في حفظ الأمن والاستقرار الداخلي.

بناء على ما ذُكر، تعتبر القبيلة في ليبيا أداة فاعلة في ممارسة الضبط الاجتماعي، ومن خلالها يمكن احتواء عناصر المليشيات ذات الولاء القبلي. والجدير بالذكر حول نجاح دور القبيلة في ضبط واستيعاب هذه المليشيات القبلية، يشترط وجود آلية حقيقية من شأنها تحقيق مصالحة وطنية تشمل كافة الأطراف، وبالتالي تصبح عناصر المليشيات ذات الانتماءات القبلية إشكالية قابلة للحل في ظل مصالحة اجتماعية تشترك فيها كافة القبائل الليبية دون إقصاء، ودون النظر إلى المواقف السياسية لكل قبيلة زمن الصراع.

---

[1]– د.محمد نجيب أبوطالب، **الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية** (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2011) ص9.

خامساً– خروج الجماعات المتطرفة في ليبيا

إن الخطر الأكبر الذي تواجهه ليبيا حالياً ليس في ذلك النوع من المليشيات التي يغلب عليها الولاء القبلي، بل في تلك المليشيات المسلحة التي لا تنتمي إلى قبيلة أو عائلة أو أي منطقة من المناطق الليبية، حيث أن ولاء عناصر هذا النوع من المليشيات –حتى وأن كان أولئك العناصر ليبيين في الأصل– مرتبط بتنظيمات وقيادات ذات أيديولوجيات سياسية لا تتماشى والمصلحة الوطنية، فهذه التنظيمات يغلب عليها ميول إرهابية متطرفة مثل ممارسة الإرهاب والقتل بما يخالف الدين الإسلامي وكافة الشرائع السماوية. وبالتالي فإن هذه الجماعات المتطرفة ذات الولاآت الإيديولوجية التي تتجاوز البيئة المحلية والإقليمية لليبيا، لا تشكل خطراً على الأمن في ليبيا وحسب، بل إن خطرها يمتد ليتجاوزها إلى الفضاء الإقليمي وحتى الدولي.

المطلب الثاني

تعامل نظام القذافي مع التنظيمات الدينية المسلحة

لقد تزامن مع خروج المليشيات المسلحة ذات الولاآت القبلية ما بعد سقوط نظام القذافي، ظهور تنظيمات مسلحة تحكمها ولاءات أيديولوجية تختلف في مساعيها عن تلك التي يحكمها الولاء القبلي، وهذه التنظيمات المسلحة لم يكن ظهورها في المشهد الليبي بشكل بارز ويمكن تمييزه بوضوح ، سواء في المرحلة الأولى من الاحتجاجات، أو حتى زمن المواجهات المسلحة، إلا أنها أخذت طابع تشكيلات مستقلة ومنظمة في مرحلة ما بعد الصراع، وقد اتخذت من بعض المدن الليبية مقاراً لها ولكن بصورة غير معلنة على الملأ، من تلك المدن مدينة درنه شرقي مدينة بنغازي، كما أنها تمكنت من الاستيلاء على بعض المعسكرات في مدينة بنغازي وفي مدينة سرت والتوزّع على عدة مقار في مدينة طرابلس، أبرزها قاعدة معيتيقه.

ورغم عدم ظهور التنظيمات المتطرفة بشكل علني، إلا أنه يمكن تصنيفها بحسب ما كشفت عنه مرحلة ما بعد سقوط نظام القذافي في ليبيا، على النحو التالي: تنظيم القاعدة، وتنظيم الإخوان والجماعة الليبية المقاتلة، وأنصار الشريعة المتفرعة عن تنظيم القاعدة. إن الأمر الذي يضاعف من خطر هذه الجماعات، يكمن في استيلائها على كميات ضخمة من العتاد والسلاح والآليات، والتي كانت بمستودعات الأسلحة في المنطقة الشرقية من ليبيا منذ بداية الأحداث، وهو ما جعلها من بين أكثر الميليشيات عدةً وعتاداً وتنظيماً، ونتيجةً لهذا أصبحت هذه التنظيمات التي ليس لها ولاء قبلي أو اجتماعي من بين أخطر التهديدات التي تواجه الوضع الأمني في ليبيا ودول منطقة شمال أفريقيا بالكامل.

لقد أتسمت سياسات نظام القذافي بالتشدد ضد التيارات والجماعات المكونة على أساس ديني، كما هو الحال بالنسبة لمواقف العديد من الأنظمة العربية الأخرى من تلك التيارات المتشددة، فقد بدأت بوادر الصراع بين نظام القذافي والتيارات الإسلامية في وقت مبكر منذ العام 1969، "فمن بين أولى القضايا الخلافية التي أشعلت الصراع بين نظام القذافي وهذه التنظيمات المتطرفة مسألة التفاضل بين الفكرة القومية والفكرة الإسلامية...وقد أتسع نطاق الصراع في أواخر الثمانينيات ليتحول حرباً من أجل إحلال النظام الإسلامي بديلاً عن النظام السياسي القائم"[(1)].

وفي محاولة للحد من انتشار نفوذ تلك الجماعات، نفذت السلطات الليبية عبر أجهزتها المختلفة حملات اعتقال واسعة النطاق في فترة الثمانينيات والتسعينيات لعدد كبير من المشتبه بانتمائهم أو مساندتهم لتلك الجماعات[(*)]، الأمر الذي صاحبه انتهاكات واسعة النطاق للقانون الدولي لحقوق الإنسان من قبل المؤسسات التابعة للدولة.

أولاً: أجهزة مكافحة الجماعات الدينية

1- يعتبر جهاز حركة اللجان الثورية المتخصص بحماية الثورة في ليبيا المتهم الأكبر بارتكاب تلك الانتهاكات، "..فهذه الأخيرة تقوم بالوظائف التنفيذية الحقيقية على المستوى المحلي عبر التحكّم في جميع مجالات الحياة العامة، بحيث يمكّنها نفوذها من اتخاذ جميع التدابير التي تراها ضرورية "للدفاع عن الثورة" دون خشية أي عقاب"[(2)].

2- ويُعد جهاز الأمن الداخلي من أكثر الأجهزة التي مارست عمليات الاعتقال ضد المشتبه في معارضتهم للنظام الجماهيري سواء في قضايا الرأي أو الانتماء إلى الجماعات ذات التوجهات الدينية المتشددة، فهذا الجهاز الأمني "..كان أحد الجهات المسئولة بشكل أساسي عن الاحتجاز السري وفي مراكز الاحتجاز الخاصة التابعة له. كما أن الاحتجاز السري يُمارس أيضا في السجون حيث سجّلت حالات اختفاء دامت عشرين سنة. وتشير السلطات الليبية إلى أن المادة26 من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن المشتبه به الذي لم يطلق سراحه، عنصر الأمن الذي اعتقله، يجب أن يمثل في أجل لا يتعدى 48 ساعة أمام النائب العام الذي عليه أن يستنطقه خلال الساعات 24 التالية[i]. ويمكن أن يمدد خضوعه للاستنطاق 6 أيام يجب بعدها أن يمثل المشتبه به أمام سلطة قضائية كل 30 يوم لتجديد الأمر بالاعتقال. لكن في الواقع غالبا ما يبقى الأشخاص المعتقلون في الحجز لعدة سنوات دون أن يقدَموا إلى أية

---

(1)– د.فتحي الفاضلي، **جذور الصراع في ليبيا** (واشنطن، الناشر: بدون، 1992) ص117.

(*)– للمزيد حول الإعتقالات التي قامت بها السلطات الليبية في فترة الثمانينيات والتسعينات أنظر:
-منظمة العفو الدولية، **ليبيا الغد: أي أمل لحقوق الإنسان؟** (لندن، منظمة العفو الدولية، 19يوليو 2010) ص17 وما بعدها.

(2)– منظمة الكرامة لحقوق الإنسان، **الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى: المراجعة الدورية الشاملة الدورة التاسعة، 22 نوفمبر- 3 ديسمبر 2009** (جنيف، منظمة الكرامة لحقوق الإنسان، 9 أبريل 2010) ص2.

سلطة قضائية"[1]، وتفرع عن جهاز الأمن الداخلي ما عرف (بجهاز مكافحة الزندقة) وقد أختص بملاحقة العناصر والتنظيمات.

ثانياً: تصاعد الصراع بين نظام القذافي والجماعات

لقد ظلت سياسة نظام القذافي تنتهج أسلوب ملاحقة واعتقال عناصر الجماعات المعارضة بشكل عام، وأفراد الجماعات ذات الميول الدينية المتشددة بشكل خاص حتى بداية العام 1988، حيث قام القذافي في ذكرى الاحتفال بإعلان سلطة الشعب بإطلاق سراح المسجونين والمعتقلين السياسيين في مارس 1988، وهدم السجون، ومزق قوائم الممنوعين من السفر. إلا أن ما حدث بعد ذلك في شهر يونيو من نفس العام هو رجوع سياسة المطاردة والاعتقالات، حيث تم الإعلان عن تأسيس الجيش الوطني الليبي(الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا)، وفي أكتوبر من العام1990 هاجم القذافي بعنف حركة الإسلام السياسي في ليبيا، وهدد بسحق المعتقلين من ذوي التوجه الديني.

اتسعت حملات القبض والاعتقال كافة المشتبه بانتمائهم إلى الحركات الدينية، وذلك نظراً للعمليات التي بدأت تنفذها قوات المعارضة للنيل من نظام القذافي، إلى جانب قيام الجماعات بمحاولات عدة لاغتيال شخص القذافي. وهنا يجدر القول بأن محاولات الاغتيالات تلك شاركت فيها المخابرات الغربية وبشكل خاص المخابرات الأمريكية الـ(CIA)، وذلك نتيجة للسياسات التي تبناها نظام القافي التي ترمي إلى دعم الحركات والجماعات المناهضة لسياسات الدول الغربية بشكل عام، مثال ذلك دعم نظام القذافي للحركات الانفصالية في أوروبا وأمريكا اللاتينية، ونتيجة لذلك حاولت أجهزة الاستخبارات الغربية الاستفادة من جماعات المعارضة الليبية في القضاء على القذافي، وفي أكثر من محاولة، مثال ذلك "..نُفذت محاولة لهزّ نظام العقيد كانت في 1996، بحيث عاد(خليفة حفتر[*]) إلى ليبيا ليقود مجموعة من المسلّحين والسجناء الفارين في معركة ضدّ قوات القذافي في جبل الأخضر شرق ليبيا لخمسة أيام "[2].

لقد تفاقمت سياسة القمع التي مارسها النظام الليبي ضد الجماعات المتشددة، الأمر الذي أدى في نهاية الأمر إلى ارتكاب قوات أمن النظام لما يعرف بمجزرة سجن أبو سليم في العام 1996.

---

[1] –منظمة الكرامة لحقوق الإنسان، المرجع السابق، ص3.

[*] – خليفه حفتر هو أحد كبار ضباط الجيش الليبي وأحد أبرز القادة الميدانيين الذين أشتركوا في الحرب الليبية التشادية في ثمانينيات القرن الماضي وقد أنشق عن القذافي منذ تلك الحرب ولجأ إلى الولايات المتحدة الأمريكية مع عدد من الجنود والضباط الليبيين الذين أنضموا إليه وألتحق بالثورة ضد نظام القذافي في العام 2011، إلا أنه لم يتقلد أي منصب قيادي في الحكومة الليبية الجديدة، ويعد من المناهضين للتيارات الدينية المتطرفة خاصة التي خرجت في ليبيا ما بعد سقوط نظام القذافي.

[2]- مركز الصحراء للدراسات والإستشارات، **سي آي إيه ونظام القذافي: عداء وونام...وإنقلاب** (موريتانيا، مركز الصحراء للدراسات والإستشارات، أبريل 2011).

- متوفر على الرابط: http://essahraa.net/index.php/kjufg1194/33-22-08-09-04-2011-42/876—r--html

وقد استمرت حالة الصراع بين نظام القذافي والجماعات المتشددة حتى بدء الأحداث في ليبيا في أوائل العام 2011، ورغم انه في بداية الأحداث لم يكن هناك ظهور واضح لتلك الجماعات في المشهد الليبي، إلا أنها أصبحت في مرحلة ما بعد انتهاء نظام القذافي تشكل طرفاً بارزاً سواء على المستوى السياسي، أو على مستوى التنظيمات المسلحة التي انتشرت في هذه المرحلة.

نتيجة للمواجهات العنيفة التي شنها النظام ضد التيارات الدينية واعتقال عدد كبير من قادتها التي استمرت طيلة عقود السبعينيات والثمانينيات ومعظم التسعينيات، أضطر عدد كبير من أعضاء تلك التيارات الى الخروج من ليبيا إلى وجهات مثل السودان حيث أنضم عدد منهم إلى تنظيم القاعدة، كما شاركت أعداد من تلك العناصر في الحرب ضد القوات السوفيتية بأفغانستان.

ثالثاً– برامج إعادة التأهيل ودمج أعضاء الجماعات

نتيجة لازدياد حجم التيارات الدينية في ليبيا، وعدم جدوى سياسة العنف والاعتقالات التي مارستها السلطات الليبية، والتي كان من بينها تلك الاعتقالات التي وقعت في العام 1998، عقب اكتشاف السلطات الليبية لتنظيم أخواني يعمل بالداخل شنت حملة اعتقالات واسعة النطاق، تمكنت خلالها من القبض على عدد كبير من أعضاء وقيادات التنظيم، بدأت تظهر جهود من أطراف شخصيات دينية اعتبارية وشخصية، عملت على التقريب بين السلطات الليبية وعناصر الجماعات الدينية، من أجل إعادة تأهيل عناصر الجماعات الدينية ودمجها في المجتمع، ومن ثم إيجاد مخرج للمعضلة التي تفاقمت بين النظام وعناصر تلك التنظيمات منذ بداية السبعينيات حتى أواخر التسعينيات من القرن العشرين.

لعبت مؤسسة القذافي للجمعيات الخيرية[*]، والتي كان يرأسها (سيف الإسلام القذافي) دوراً أساسياً في طرح برنامج إعادة تأهيل ودمج الجماعات المتطرفة في المجتمع، وهو المشروع الذي طرحه (على الصلابي) على سبيل المثال الوساطة التي تم على أثرها الإفراج عن جماعة الإخوان الذين تم اعتقالهم في العام 1998 حتى العام 2006، بعد الوساطة المذكورة، حيث تم "..خلال وجود عناصر التنظيم داخل السجن جرت محاولات من عدة جهات وجماعات وعلماء مسلمين للتحدث مع السلطات الليبية، والقيام بوساطة للإفراج عن المعتقلين، وبعد مفاوضات عدة وافق القذافي على الإفراج، شريطة عدم

---

[*]- تأسست مؤسسة القذافي للجمعيات الخيرية كمنظمة غير حكومية في العام 2003 حيث تم توقيع عقد إنشائها في جنيف، وقد استقطبت المؤسسة عدد من الشخصيات الليبية التي لم تكن على وفاق مع نظام القذافي، مثال ذلك الدكتور على الصلابي الذي أصبح أحد أعضاء المؤسسة والذي يعتبر أحد الشخصيات التي لعبت دوراً أساسياً في طرح برنامج إعادة تأهيل والإفراج عن الجماعات المتطرفة الذي تم تقديمه إلى سيف الأسلام القذافي، الأمر الذي أسفر عن الإفراج على الكثيرين من أعضاء وقيادات تلك المنظمات. أنظر :
- منظمة العفو الدولية، **ليبيا الغد: أي أمل لحقوق الإنسان؟**، م.س.ذ، ص18.

قيامهم بأي نشاط تنظمي أو سياسي أو اجتماعي عام، وأن يعيشوا مواطنين عاديين ويمارسوا حياتهم العادية، وقد أعطيت لهم تعويضات مالية، وأرجع من رغب منهم لوظيفته السابقة"[1].

كما شمل برنامج إعادة التأهيل والدمج عناصر الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة، وقد كان الهدف من هذا البرنامج إلى :

"التأكد من أن المعتقلين تخلوا عن العنف، وتخلي العناصر على الأسلحة، وإدانة القتل، وفي المقابل سيتم طرح مشروع حرية المعتقلين وإطلاق سراح كافة المساجين من عناصر الجماعة الليبية المقاتلة. وقد استعانت ليبيا في تنفيذ هذا البرنامج بمجموعة من المشايخ من العديد من البلدان العربية مثل مصر والسعودية، الذين قاموا بإلقاء محاضرات أمام عناصر الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة، لتعريفهم بوسطية الإسلام التي تنبذ العنف والتطرف"[2].

تأسس برنامج إعادة التأهيل والدمج لعناصر التنظيمات المتطرفة في ليبيا استنادا إلى الخبرة السابقة في برامج إعادة التأهيل التي قامت بها كل من مصر والجزائر واليمن، وفي هذا الإطار أشار(على الصلابي) إلى ان الخاصية التي تميز بها البرنامج الليبي لإعادة التأهيل، هي تعزيز روابط الاحترام والتعامل الحسن ما بين رجال الدين وضباط الأمن والمعتقلين، الأمر الذي ساهم بشكل كبير في إنجاح هذا برنامج إعادة التأهيل والدمج.[3]

لقد أسفر برنامج إعادة التأهيل عن إطلاق سراح ما يزيد عن 124 عنصر من عناصر التنظيمات الدينية، والتي شملت عناصر من الجماعة الليبية المقاتلة وعناصر من تنظيم القاعدة أبرزهم (عبدالحكيم بلحاج، وسفيان بن قمو) وهما سجينين سابقين في غوانتانامو. ومنذ ذلك التاريخ لم يكن هناك نشاط ملفت لأعضاء تلك التنظيمات في الداخل الليبي حتى مرحلة ما بعد سقوط نظام القذافي، حيث باتت تظهر نشاطاتها بشكل جلي للشارع الليبي، والمتمثلة في بناء تشكيلات مسلحة، وقد تزامن مع تواجدها على المشهد الليبي انتشار ظاهرة الاغتيالات السياسية للنشطاء الرافضين لفكرهم الذي يصفونه بالتطرف، إلى جانب انتشار ظاهرة اغتيالات الجنود والضباط من القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، والذين كانوا فيما سبق ضمن منظومة نظام القذافي التي تحارب التنظيمات المتطرفة.

---

[1]– أ.محمود محمد الناكوع، **الحركات الإسلامية الحديثة في ليبيا: منطلقاتها- قياداتها- تجاربها مآلاتها** (لندن، دار الحكمة، 2010) ص ص25- 26.

[2]-Professor Rohan Gunaratna and others, **Combating Terrorism in Libya Through Dialogue and Reintegration** (Singapore, Center for Political Violence and Torrorism(CPVTR), Nanyang Technological University,March 2010) p.6

[3] - Idem.

وتعتبر المنطقة الشرقية في ليبيا من أكثر المناطق التي جرت فيها عمليات الاغتيال منذ نهاية الصراع في ليبيا، وذلك نظراً لتمركز معظم التنظيمات المتطرفة في تلك المنطقة، وقد تعددت وسائل الاغتيالات التي التنظيمات الإرهابية ضد عناصر الجيش والأمن، مثل الاستهداف المباشر للضحايا، أو استخدام السيارات المفخخة ، وقد شهدت تلك عمليات الاغتيال لتشمل الأماكن المدنيّة، ما أدى إلى سقوط عدد من الضحايا المدنيين، مثلما هو الحال في غير ليبيا حيث تنتشر هذه التنظيمات خاصةً في العراق واليمن.

المطلب الثالث

التنظيمات الدينية المسلحة ودورها في أحداث 17فبراير 2011

أولاً– تنظيم القاعدة

كما أشرنا في السابق حاولت الجماعات المتطرفة على مدى عقود إيجاد موطن لها في ليبيا خلال عهد معمر القذافي، وكان شرق ليبيا موطناً لمجموعة تعرف باسم(الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة[*]) والتي تحولت فيما بعد إلى أحد أفرع نظام تنظيم القاعدة في منطقة المغرب العربي. لقد خاض عناصر تلك الجماعة القتال ضد السوفييت في أفغانستان في 1980، وفي العام 1990، ثارت الجماعة ضد القذافي الذي تمكن من سحق تمردها، وهو ما أدى إلى هروب عدد من أعضاء الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة، حيث انتهى بهم الأمر الاستقرار في كل من أفغانستان أو العراق. كما أنهم شاركوا في الجهاد ضد الولايات المتحدة وحلفائها.

وقد انضم العديد من أعضاء الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة إلى بن لادن في باكستان، وحققوا بعض مناصب قيادية عليا في تنظيم القاعدة. والعديد من هؤلاء المسلحين قتلوا في نهاية المطاف، وبعضهم القي القبض عليه وسجنوا داخل ليبيا، وفي نهاية المطاف، تم أطلاق سراح معظمهم إما من السجن كجزء من جهد التحرير الذي قامت به مؤسسة القذافي للجمعيات الخيرية التي يرأسها نجل القذافي سيف في العام 2009، في حين تم إطلاق سراح من تبقى منهم عندما اندلعت الحرب الأهلية من 2011.

رغم الإشادة بنجاح برنامج إعادة التأهيل والدمج الذي تبناه (سيف الإسلام القذافي) منذ العام 2006، بهدف فتح حوار بناء مع عناصر التنظيمات المتطرفة، ومحاولة إقناع قياداتها بالعدول عن

(*)- تأسست الجماعة الإسلامية المقاتلة الليبية رسميا في أكتوبر 1995. وقد بدأت الجماعة في التطور سراً في عام 1989 و 1990 كمنظمة من المقاتلين الليبيين الأفغان الذين كانوا يقاتلون ضد القوات السوفيتية في أفغانستان، وجاءت أغلبية أعضائها من القبائل في شرق ليبيا خاصةً من مدينة درنة التي مثلت بؤرة إلتقاء لغالبية العناصر المتشددة من جميع المناطق الليبية، والتي مارس عليها نظام القذافي طوقاً أمنياً خانقاً لسنوات طويلة. **أنظر**

- مجموعة الأزمات الدولية (International Crisis Group)، **الإحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط،: فهم الصراع في ليبيا** (القاهرة / بروكسل، مجموعة الأزمات الدولية، تقرير رقم 7، 6يونيو 2011) ص 18.

ممارسة العنف والقتال ضد الدولة، والذي أسفر عن الإفراج عن تلك عناصر تلك التنظيمات الذين قُدر عددهم بمائة وثلاثة عشر سجيناً، إلا أن هناك بعض الدراسات تشير إلى أن تلك التنظيمات الدينية في ليبيا، ومن أبرزها تنظيم الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة قد انضمت بشكل رسمي إلى تنظيم القاعدة.

في هذا الصدد تشير إحدى الدراسات إلى أنه "في العام 2007، أعلنت الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة رسمياً انضمامها إلى تنظيم القاعدة وغيرت أسمها إلى تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، ونتيجةً لهذا الاندماج تزايد عدد المقاتلين الذين شاركوا في العراق ضد قوات التحالف الدولي، وإن ذلك التدفق للمقاتلين من ليبيا يمكن أن يكون نتيجة لتعاون وثيق بين الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة والقاعدة، وهذا التعاون أدى إلى الاندماج الرسمي بين الجماعة الليبية وتنظيم القاعدة في نوفمبر 2007، ويؤكد هذا الاندماج ما ورد في بيان ينسب إلى أيمن الظواهري في العام 2008، أكد فيه أن الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا انضمت رسمياً إلى تنظيم القاعدة"[1]، ورغم عدم ظهور الجماعة الليبية المقاتلة التي أصبحت أحد التنظيمات التابعة لتنظيم القاعدة منذ العام 2007، إلا أنها في مرحلة ما بعد سقوط نظام القذافي بدا حضورها واضحاً للعيان في المشرق الليبي خاصةً في مدينة درنة، شمال شرق مدينة بنغازي حيث بدأت المظاهرات ضد النظام في السابع عشر من فبراير للعام2011.

– موقف تنظيم القاعدة من الانتفاضة في ليبيا

رغم الترحيب الذي أبدته قيادات تنظيم القاعدة وعلى رأسهم(أيمن الظواهري) بثورات كبيرة لتنظيم القاعدة خاصةً في الثورتين التونسية والمصرية، وعلى رغم محاولة قيادات التنظيم الاستفادة من تلك الثورات، إلا أن المتظاهرين أبدوا رفضاً ضمنياً للأفكار التي تضع الثوار في قالب ديني، أو القبول بأي فكر متطرف يفسد توجهات الثورة كفكر تنظيم القاعدة، "..ففي تونس ومصر نجحت الاحتجاجات الشعبية في حين فشلت القاعدة، وأزالت الثورتان نظامي الحكم في كلا البلدين، وكانت أهداف المحتجون بالنسبة للفكر القاعدي أهداف علمانية، حيث نادى المحتجين بالديمقراطية ودور قوي للنساء وهذا بحد ذاته لعنة على تنظيم القاعدة"[2].

في ليبيا ومع بدء الاحتجاجات ضد نظام القذافي لم يظهر على المشهد الليبي دلالات على وجود عناصر لتنظيم القاعدة في تلك الاحتجاجات، إلا انه مع تحول الاحتجاجات إلى نزاع مسلح بين

---

[1]- Webster G.Tarpley,"Once Nato enemies in Iraq and Afghanistan,now Nato allies in Libya" (Washington D.C,Voltaire Network, May 21-2011).
- Thia article available at: www.voltairenet.org/article169989.html.

[2]-Dr. Thomas M.Sanderson,"Futuer of Al-Qaeda", In, **A report of the CSIS homeland security and counter terrorism program and CSIS transnational threats project** (Washington D.C, Library of Congress, May 24-2011), Pp.3-4.
- This study available at: csis.org/files/ts110524-Sanderson.pdf

مسلحي المعارضة وقوات النظام، يمكن القول بأن حالة النزاع "قد رفعت من حظوظ تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وكذلك الأعضاء السابقين في الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة، والذين كان معظمهم متحالفاً مع تنظيم القاعدة"[1]، كما أن تركيز اهتمام المجتمع الدولي على قضية التدخل لحماية المدنيين وردع النظام عن ارتكاب الفظائع ضد الإنسانية بحق المدنيين، ساعد بشكل كبير في تسرّب عناصر جماعات تابعة لتنظيم القاعدة إلى ليبيا، وألتحق الكثير منهم بالقيادات الذين تم الإفراج عنهم في العام 2006 –كما أشرنا في السابق–، كما ساعد وبشكل مباشر انهيار مؤسسات الدولة الأمنية وغياب الرقابة الحدودية على زيادة تسريب أعداد تلك العناصر إلى الأراضي الليبية، إلى جانب ذلك هو فشل المجلس الوطني الانتقالي في خلق أجهزة قادرة على مراقبة الحدود لمنع دخول العديد من تلك العناصر الإرهابية إلى ليبيا.

أما عن تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، لم تكن له أية تصريحات تذكر بشأن الوضع في ليبيا قبل بدء الحِراك الشعبي في العام 2011، أما بعد بدء الاحتجاجات وتحولها إلى صراع مسلح وبدء التدخل الدولي، فقد صدر عن التنظيم أربعة تصريحات موجهة إلى الليبيين وتحذرهم من الثقة في حلف شمال الأطلسي، وتناشد الليبيين المشاركة في الأنشطة الجهادية، وتدعوهم إلى إنشاء دولة إسلامية وإقامة الشريعة. ورغم هذه التصريحات، إلا أن رؤية الجماعة لم تكن واضحة بشأن تغيير النظام، ولم يطرح التنظيم أهدافاً محددة، أو جدول أعمال محدد في ليبيا.[2]

– القلق الدولي من تواجد تنظيم القاعدة في ليبيا

لقد بدأ القلق الدولي في التنامي إزاء حقيقة وجود تنظيم القاعدة والجماعات الدينية المتشددة في ليبيا، وبشكل خاص إثر جريمة اغتيال (عبد الفتاح يونس[*]) بتاريخ 28يوليو 2011، وقد تعزز الشك باليقين –خاصة لدى الولايات المتحدة الأمريكية– بوجود جماعات القاعدة في ليبيا بعد مقتل السفير الأمريكي في بنغازي بتاريخ 2012/9/12.

لقد عبر عن ذلك القلق الدولي من تواجد عناصر تنظيم القاعدة في ليبيا "مسؤولون في مكافحة الفرع المغاربي لتنظيم أسامة بن لادن، بأن ثمة خطراً كبيراً أن يتحول تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي إلى أحد أكبر الجيوش في منطقة الساحل، وأكد المسؤولون أن أسلحة كثيرة سقطت بين أيدي إرهابيين، لا سيّما صواريخ أرض–جو بعد نهب ثكنات نظام القذافي. إضافة إليه صرح (إريك دينيسي)

---

[1]– Dr. Thomas M.Sanderson, op.cit, p.4.

[2]-Webster G.Tarpley, Op.cit.

[*]-اللواء عبد الفتاح يونس العبيدي(1944- 28يوليو 2011) رئيس أركان جيش التحرير الوطني الليبي خلال ثورة 17 فبراير ووزير داخلية ليبيا في عهد القذافي وأحد قادة حركة الضباط الوحدويين الأحرار عام 1969.

مدير المركز الفرنسي للأبحاث حول الاستخبارات، والذي كان في مهمة بطرابلس رفقة مدير جهاز الاستخبارات الفرنسي السابق(ايف بونيه) بأن الخطر حقيقي وليس مبالغ فيه على الإطلاق"[1].

– إستراتيجية تنظيم القاعدة في ليبيا

لقد حاول تنظيم القاعدة استغلال الحراك الشعبي في البلاد العربية في شمال أفريقيا لأغراض تخدم أهداف التنظيم، وذلك من خلال إقامة شبكات سرية خاصةً في ليبيا التي تهيأ فيها المناخ المناسب لتأسيس مثل هذه الشبكات، حيث أن حالة الصراع والانفلات الأمني الذي صاحبه انهيار شبه كامل لمؤسسات الدولة التي يقوم على عاتقها حماية الأمن الوطني، ومواجهة العناصر المتطرفة، قد ساعد تنظيم القاعدة والتنظيمات التابعة له في المغرب الإسلامي، على القيام بتنفيذ مخططاته في المنطقة ونظراً لتعطل أجهزة مكافحة الإرهاب التي انتهت بانتهاء نظام القذافي، أصبحت ليبيا ملاذاً لتلك الجماعات المتطرفة وبيئة صالحة لتكاثر الإرهابيين خاصةً في منطقة الشرق الليبي.

في تقرير صادر عن مكتبة البحوث الاتحادية بمكتبة الكونغرس بالولايات المتحدة الأمريكية، تمت الإشارة إلى أن قيادة تنظيم القاعدة في باكستان أصدرت توجيهات إستراتيجية لأتباعها في ليبيا من أجل الاستفادة من التمرد الليبي، وقد تمثلت توجيهات القيادة العليا لتنظيم القاعدة في الآتي:[2]

1- جمع الأسلحة.
2- إقامة معسكرات تدريب.
3- إنشاء شبكة سرية لتنظيم القاعدة في ليبيا.
4- إقامة دولة إسلامية.
5- القيام بإنشاء معاهد لتعليم الشريعة .

ووفقاً إلى التقرير المشار إليه، فقد تم إنشاء شبكات سرية لتنظيم القاعدة في ليبيا، إلا أن قيادات القاعدة أوصت قياداتها الذين قامت بإرسالهم إلى ليبيا، بالامتناع عن استخدام أسم القاعدة عند تشكيلهم للشبكات السرية التابعة للتنظيم، والتي تعتبر –الشبكات السرية التابعة للقاعدة– في مرحلة توسع في ليبيا، وتدير معسكرات للتدريب، إلا أنها تستمر في إخفاء وجودها تحت مظلة السلفية الليبية، والتي تشترك معها إيديولوجياً وراديكالياً.[3]

---

[1]-عامر واعلي وسرج دانيال "العتاد العسكري لنظام العقيد القذافي بات بايدي تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، **جريدة الملاحظ الألكتروني** (شبكة المعلومات الدولية، العدد. بدون، 9ابريل 2011) رابط الجريدة :http://www.almolahed.info

[2]– A report prepared by The Federal Research Division, "**Al-Qaeda in Libya: A profile**", (Washington D.C, Library of Congress, August 2012) p.1

- This report available at: http://www.fas.org/irp/world/para/aq-libya-loc.pdf

[3] - Ibid.,P.2 .

– التشكيلات المرتبطة بتنظيم القاعدة

تشكلت مجموعة من التنظيمات المسلحة ذات العلاقة بتنظيم القاعدة في ليبيا، إلا أنها خرجت بهوية مغايرة وتنكر انتمائها للقاعدة، منها:[1]

1- تنظيم أنصار الشريعة الذي يتزعمه المدعو (سفيان بن قمو) وهو أحد المعتقلين السابقين في غوانتانامو، وهو من بين الذين تم الإفراج عنهم في إطار برنامج إعادة التأهيل والدمج الذي أشرنا إليه في السابق.

2- ويرتبط بهذا التنظيم بعض الكتائب المسلحة التي تتوافق مع تنظيم أنصار الشريعة في التوجهات والفكر، منها كتيبة (شهداء أبوسليم) وعددهم لا يتجاوز مائتي عضو، وينتشرون في مدينة "درنة" التي لا يتجاوز عدد سكانها 200 ألف نسمة، وهي تتبنى فكر تنظيم القاعدة. وقد شاركوا في الثورة ضد القذافي بقوة نظرًا لتاريخ أفرادها الذين قضوا فترات كبيرة من أعمارهم في سجون القذافي، وخاصة سجن أبوسليم. ويتهم الأهالي فى ليبيا كتيبة شهداء بوسليم بالتورط في عمليات تصفية واغتيال لمن عرف عنهم الولاء لنظام القذافي أو كانوا ضمن جهازه الأمني.[2]

3- إلى جانب كتيبة شهداء أبوسليم المرتبطة بتنظيم أنصار الشريعة، هناك كتيبة (راف الله السحاتي) وهي تضم نحو ألف عضو، والتي تعتبر في الأساس التنظيم الذي تكون عنه تنظيم أنصار الشريعة السالف الذكر، وتنتشر كتيبة راف الله السحاتي في مدن المنطقة الشرقية (طبرق ودرنة والبيضاء وبنغازي واجدابيا) وتحمل هذه الكتيبة فكر السلفية الجهادية ولكنها معتدلة لا تكفر المجتمع وتؤمن بالدولة وأجهزتها. وقد شاركت كتيبة "راف الله السحاتي" في الثورة كأفراد، وتشكلت بعد انتهاء الثورة، حاملة اسم راف الله السحاتي أحد الشخصيات الإسلامية البارزة الذين قتلوا أيام النزاع المسلح في ليبيا.[3]

بناءً على ما سبق ذكره، فقد أدى سقوط النظام في ليبيا إلى تشكيل مجموعة من التنظيمات المتطرفة المرتبطة بتنظيم القاعدة، حيث استفادت تلك التنظيمات من حالة الانفلات الأمني في ليبيا، وتمكنت كغيرها من التشكيلات المسلحة من السطو على مستودعات الأسلحة، وتجنيد أعداد من المراهقين خاصةً في المنطقة الشرقية من ليبيا، التي أصبحت منذ تواجد تلك التنظيمات منطقة غير مستقرة أمنياً، حيث بدأت ظاهرة الإغتيالات والتفجيرات في وتيرة متصاعدة ضد رجالات الجيش والأمن، والتي كان أخرها تفجير سيارة مفخخة في بوابة برسس بالقرب من مدينة المرج بتاريخ 23 ديسمبر 2013، والتي سقط جراءها 13 شخصاً، غالبيتهم من الجنود ومدنيين ممن

---

[1]–Aaron Y.Zelin and Richard Borow, **The Terrorist Threat in North Africa: Before and after Benghzi,** (Washington: Institute for near east policy, July 2013), Pp.1-4.

[2]– فردريك ويري، **تحدي بناء الأمن في شرق ليبيا** (بيروت، مركز كارينغي للشرق الأوسط، سبتمبر 2012) ص ص11-12.

[3] – المرجع نفسه.

كانوا بالقرب من البوابة ساعة التفجير، هذا إضافةً إلى عدد من الاغتيالات التي شملت عدداً من ضباط الجيش والأمن طوال العامين 2012 و 2013. وفي مقابل هذا التوسع للتنظيمات المتطرفة والمليشيات المسلحة، والانتشار الكبير للسلاح، كانت الدولة وحتى الوقت الراهن عاجزة عن إيجاد حل لتلك التنظيمات والحد من انتشار الأسلحة، الأمر الذي يمثل أحد أكبر العقبات في السيطرة على الوضع الأمني في ليبيا، ومن ثم غياب الوسيلة في السيطرة على إن ينتقل الخطر الأمني الذي تسببه هذه الجماعات إلى دول الجوار.

ثانياً– نشأة تنظيم الإخوان المسلمون في ليبيا

يعود تاريخ الإخوان في ليبيا إلى العام 1949، عندما فر عدد من عناصر تنظيم الإخوان في مصر من عمليات القمع في القاهرة ولجئوا إلى مدينة بنغازي حيث استضافهم الأمير إدريس السنوسي، وتم تأسيس أول هيكل تنظيمي واضح في العام 1968، أما في العام 1969،...وبعد ثورة سبتمبر بقيادة معمر القذافي على النظام الملكي، اضطرت جماعة الإخوان إلى تجميد كافة أنشطتها احتجاجاً على الانقلاب وتجنباً للقمع. وفي العام 1974، حذر القذافي من أنه إذا أراد الإخوان بدء نشاطهم الدعوي فعليهم القيام بذلك خارج ليبيا، وطلب من عدة شخصيات مغادرة ليبيا...ومن ثم ولدت جماعة الإخوان الليبية من جديد في الولايات المتحدة الأمريكية في العام 1980.[1]

أتبعت الجماعة في تعاملاتها مع النظام الليبي أسلوب الدعوة للإصلاح الديني، وقد أصبحت أحد قوى المعارضة السياسية ضد نظام القذافي، ومن ثم انخرطت في الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا التي تأسست في العام1981 بقيادة محمد المقريف، وضمت جبهة الإنقاذ أصحاب الميول الإسلامية خصوصاً المؤيدة لجماعة الإخوان المسلمين، وأتباع الحركة السنوسية.[2]

لم يختلف موقف النظام الليبي في عهد القذافي من جماعة الإخوان عن غيرها من التنظيمات ذات الميول الدينية، حيث كان "ينظر مسئولو الأمن الليبي إلى جماعة الإخوان على أنها أرض خصبة لتكاثر الإرهابيين، وفي هذا الشأن، قال رئيس جهاز الأمن الداخلي في نظام القذافي لمنظمة هيومن رايتس ووتش بأن جماعة الإخوان لا يدعون للعنف المباشر، وإنما ينشرون فكرهم إلى ان يصبحوا مستعدين، وتكون الخطوة التالية استعمال العنف وإن عملية القبض عليهم إجراء وقائي"[3].

---

[1]– عمر عاشور، **تحليل إتجاه الإسلاميين في ليبيا: الصعود والتحول والمستقبل** (الدوحة، مركز بروكنجر، مايو 2011) ص1.
[2]–د.أحمد الموصلي، **موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وايران وتركيا** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، يناير 2004) ص ص 148- 212.
[3]-هيومن رايتس ووتش(HRW)، مقابلة مع رئيس جهاز الأمن الداخلي العقيد خيري خالد، في، **ليبيا من أقوال إلى أفعال: ضرورة الإصلاح في مجال حقوق الإنسان** (نيويورك، هيومن رايتس ووتش، المجلد18، وثيقة رقم E1، يناير 2006) ص53.

ورغم التشدد الذي أبداه نظام القذافي في التعامل مع جماعة تنظيم الإخوان كما هو الحال مع باقي التنظيمات القائمة على أساس ديني، إلا إن الأعضاء المنتمين إلى الجماعة والمؤيدين لها قد شملهم برنامج إعادة التأهيل والدمج الذي تبنته مؤسسة القذافي للجمعيات الخيرية في العام 2006، "ففي العام 1999، عادت جماعة الإخوان المسلمين الليبية إلى الساحة من خلال الحوار مع نظام القذافي. واكتسب هذا التبادل المزيد من الزخم في الفترة بين 2005–2006، عندما ساعد نجل معمر القذافي، سيف الإسلام، في دفع العملية إلى الأمام. وقد قام سيف الإسلام بذلك خصيصاً لاستمالة الجماعة.."[1]، حيث تم الإفراج على عناصر جماعة الإخوان أسوةً بالعناصر المنتمية إلى التنظيمات الأخرى، ومنذ ذلك الوقت لم يكن هناك نشاط للجماعة في الداخل الليبي حتى سقوط نظام القذافي في العام 2011.

1–الإخوان المسلمون والثورة في ليبيا 2011

مع بداية الأحداث في ليبيا كان معظم المنتمين للجماعة خارج ليبيا، وأثناء الصراع المسلح لم يكن هناك ما يذكر حول وجود نشاط مميز للإخوان أثناء الصراع المسلح، إلا انه يمكن القول بأن دور الإخوان في ليبيا بدأ بالتشكل بصورة واضحة في المشاركة السياسية منذ بداية الانتخابات الليبية في العام 2012، حيث نجحوا في تأسيس حزب العدالة والبناء.

عند بدء الانتفاضة الليبية عشية السادس عشر من فبراير 2011، " أشارت التقديرات إلى وجود ألف عضو من الإخوان داخل ليبيا ونحو 200 آخرين في المنفى. وقد تكون الجماعة اليوم أقوى من ذي قبل في المشهد السياسي الليبي، ففي ديسمبر 2012،صرح (محمد صوان) زعيم "حزب العدالة والبناء" الذراع السياسي للجماعة بأن جماعة الإخوان تضم الآن أكثر من 10,000 عضو، بإشارته إلى نجاحها في كسب مؤيدين جدد خلال السنتين الماضيتين"[2]. ومن الجدير بالذكر أن جماعة الإخوان شكلت ثقلاً في الحكومة الليبية إلى جانب حزب تحالف القوى الوطنية. في حكومة زيدان المكونة من 24حقيبة وزارية تحصلت جماعة الإخوان على خمس حقائب سيادية هامة هي: الغاز والنفط، الإسكان والمرافق، الشباب والرياضة، الاقتصاد، الكهرباء، إضافة إلى منصب نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات.

---

[1]-Aron Y.Zelin,"Islamism in Libya", **American Foreign Policy Council** (Washington, The Washington Institute, April 2013).
-This study available at: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/islamism-in-libya
[2]–Idem.

2- نقد سياسة الإخوان داخل الحكومة الليبية: على الرغم من الإنجاز السياسي للجماعة في الحكومة الليبية، إلا أن هناك عدة اتهامات وجهت للجماعة باستخدام العنف ضد المناهضين لتوجهاتها، منها:

أ- اتهام جماعة الإخوان بالتصفية الجسدية للمعارضين لفكر الجماعة: في هذا الجانب أثارت قضية اغتيال النشاط السياسي (عبدالسلام المسماري) بتاريخ 2013/7/27، الذي تم اغتياله في اليوم التالي بعد خروجه من أحدى القنوات الليبية منتقداً الجماعة وفكرها، ووصفها بالتآمر على المصلحة العامة، الأمر الذي أثار غضب الجماهير خاصةً في مدينة بنغازي التي ينتمي إليها المسماري، حيث قامت الجماهير بإحراق مقرات الجماعة في المدينة.

ب- إقصاء التيار الليبرالي والتيارات السياسية ذات التوجهات الديمقراطية وتقزيم دورهم في المشهد السياسي الليبي، فقد سيطر الإخوان بالتحالف مع الأعضاء المنتمين إلى التنظيمات المتطرفة داخل المؤتمر الوطني العام، منهم على سبيل المثال المدعو (إبراهيم بالقايد) وهو أحد السجناء السابقين بسجن أبوسليم، وشقيق المدعو(أبو يحي الليبي) أحد أبرز القادة في تنظيم القاعدة وبذلك أصبحت التيارات الدينية هي المتحكم في مفاصل الدولة في ليبيا بعد الإطاحة بالقذافي، فقد كان أغلب هؤلاء ينتمون إلى الجماعة الليبية المقاتلة، ومنهم من كان يقاتل ضمن صفوف القاعدة في أفغانستان وغيرها، ووصلوا وتحكموا في أهم أدوات وأجهزة الدولة الليبية بعد سقوط نظام القذافي، خصوصا الأجهزة الأمنية، المتمثلة في وزارة الداخلية واللجنة الأمنية العليا والمجالس العسكرية للمدن ومجالس الشورى، وبسطوا سيطرتهم على المنافذ والمطارات والوزارات والمباني المهمة في ليبيا، كما أن لهم من يمثلهم داخل أروقة المؤتمر الوطني العام.

ت-في إطار مساعي جماعة الإخوان وغيرها من التنظيمات المتطرفة لتعزيز السيطرة على مفاصل الدولة، تم طرح مشروع قانون العزل السياسي الذي أقره المؤتمر الوطني يوم 5مايو 2013، والذي أثار الكثير من الجدل في الداخل الليبي سواء من حيث الصيغة التي صدر بها لقانون التي افتقدت إلى التفريق بين العزلين السياسي والوظيفي الإداري، أو من حيث الأجواء التي صدر فيها القانون تحت تهديد سلاح المليشيات، ومحاصرة مقر المؤتمر وعدد من الوزارات مثل الداخلية والخارجية، ورغم أن جماعة الإخوان نفت أي علاقة لها بطرح مشروع القرار، إلا أن القانون بالنسبة للجماعة وأعضاء التنظيمات المتطرفة داخل المؤتمر العام والتي كانت حبيسة سجون نظام القذافي، مثّل فرصة ذهبية للتخلص من كافة المعارضين من التيارات الليبرالية، على رأسهم (محمود جبريل) رئيس حزب التحالف الوطني، الذي كان له دور أساسي في الاعتراف الدولي بالمجلس الانتقالي كممثل شرعي للشعب الليبي، وإسقاط الشرعية عن نظام القذافي، حيث تم تطبيق القانون عليه باتهامه أنه تعاون مع سيف الإسلام في مشروع ليبيا الغد، كما ساعد القانون الجماعة والتنظيمات الأخرى في التخلص من كافة

الأعضاء المناهضين. وبالتالي فإن عملية ربط العزل السياسي بالمناصب الوظيفية والإدارية في فترة نظام أستمر 42سنة، لا يمكن أن يستثني أحد من الليبيين إلا من كان في السجن مثل أفراد جماعة الإخوان أو أعضاء التنظيمات المتطرفة[*]

ث- ممارسة الإخوان والجماعات المتطرفة الضغط على الحكومة: خلال العامين 2012،و 2013 تعتبر ليبيا تحت هيمنة التنظيمات ذات الولاآت الدينية، سواء على مستوى القرار السياسي حيث هيمنت تلك التنظيمات بما فيها جماعة الإخوان على المؤتمر الوطني والحكومة، أو على مستوى الهيمنة على السلاح وتكوين المليشيات المسلحة التي اخترقت كافة أجهزة الدولة الأمنية والعسكرية بعد مرحلة نظام القذافي. فعلي سبيل المثال من حيث الضغط السياسي خدمةً لتوجهاتها وولآتها، قامت جماعة تابعة لتنظيم الإخوان في ليبيا بخطف رئيس الحكومة (على زيدان) في أكتوبر 2013، وقد أتى ذلك عقب زيارته إلى مصر عقب الأحداث التي تلت إسقاط نظام الإخوان فيها، الأمر الذي أثار استنكار أعضاء جماعة الإخوان في ليبيا. وفي هذا الشأن " انتقد حزب العدالة والبناء، الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين

---

[*]- ورد في المادة الأولى من **قانون العزل السياسي** مجموعة من المعايير التي على ضوئها المنع من تولي المناصب العامة، حيث تشمل أحكام هذا القانون من تاريخ 01 / 09 / 1969م وحتى تاريخ سقوط نظام القذافي في 2011/10/23م ويشمل كل من:
الفئة الأولى : كل من تولى وظيفة في النظام السابق، من الوظائف التالية :
1. أعضاء ما يسمى بمجلس قيادة الثورة في انقلاب سنة 1969م وما يسمى الضباط الوحدويين الأحرار وكل من كان عضواً فيما يسمى برابطة رفاق القائد.
2. منسقي القيادات الشعبية الاجتماعية على مستوى الشعبيات أو على مستوى الدولة.
3. أمين مؤتمر الشعب العام أو الأمين المساعد له أو من كان عضواً في أمانته، أو تولى وظيفة أمين مؤتمر البلدية أو الشعبية.
4. رؤساء وأمناء الأجهزة أو الهيئات أو المؤسسات التابعة لما يسمى مؤتمر الشعب العام أو اللجنة الشعبية العامة أو مجلس الوزراء أو مجلس قيادة الثورة.
5. رئيس الوزراء أو أمين اللجنة الشعبية العامة أو من كان أميناً مساعداً له أو وزيراً أو أمين لجنة شعبية عامة للقطاعات النوعية أو أميناً مساعداً لها أو كاتب عام باللجنة الشعبية العامة أو اللجان الشعبية العامة النوعية، أو كان أمين لجنة شعبية للبلدية أو الشعبية أو أمينا لإحدى اللجان الشعبية للقطاعات بالشعبية.
6. كل من عمل سفيراً أو أميناً لمكتب شعبي أو مندوباً دائماً لليبيا لدى إحدى الهيئات الدولية أو الإقليمية بكافة اختصاصاتها أو قائماً أصيلاً بالأعمال أو قنصلاً عاماً.
7. كل من تولى وظيفة أمين لجنة شعبية أو عميداً للجامعة أو أميناً مساعداً له أو كاتباً عاماً بها.
8. كل من تولى وظيفة رئيس جهاز الأمن الداخلي أو الأمن الخارجي أو الاستخبارات العسكرية أو الكتائب الأمنية أو كان مديراً لإحدى الإدارات بهم أو رئيساً لإحدى المربعات الأمنية أو كان رئيساً لأحد المكاتب السياسية بالأجهزة الأمنية أو العسكرية.
9. رؤساء الاتحادات الطلابية بالداخل أو الخارج المنضوية تحت الاتحاد العام للطلبة الليبيين.
10. كل من تولى منصباً قيادياً بالمؤسسات ذات الصلة بأسرة معمر القذافي أو كان شريكاً في أية أعمال تجارية لهم.
11. أعضاء وموظفي مكتب الاتصال باللجان الثورية ومنسقي المثابات الثورية أو أعضاء فرق العمل الثوري أو القوافل الثورية أو المحاكم الاستثنائية وعضوات ما يسمى بالراهبات الثوريات ورؤساء وأعضاء الحرس الثوري ورؤساء وأعضاء لجان التطهير وقيادات الحرس الشعبي في الإدارات العليا والفروع وكل من شارك في إدارة الملتقيات الثورية.
12. كل من تولى وظيفة مدير أو مدير عام أو باحث في مراكز أبحاث ودراسات الكتاب الأخضر ومحاضري المدرج الأخضر أو قيادياً في إحدى المؤسسات الإعلامية.
13. كل من ترأس ركن من أركان القوات المسلحة أو كان آمراً لمنطقة دفاعية أو رئيساً أو آمراً لهيئة أو مؤسسة أو جهاز عسكري.
14. كل من ينتمي لتنظيمات دولية تهدد وحدة التراب الليبي أو تتخذ العنف منهج وحيداً لها.
- الحكومة الليبية، المؤتمر الوطني العام، **قانون العزل السياسي** (طرابلس- ليبيا، المؤتمر الوطني العام، 25 ديسمبر 2012).

في ليبيا، زيارة رئيس الوزراء علي زيدان إلى القاهرة، واعتبرها مباركة لما وصفه بالانقلاب"[1] وهو ما دفع زيدان باتهام جماعة الإخوان بالسعي لإسقاط حكومته[*]

خلاصةً لما سبق، فإن محاولة جماعة الإخوان إزاحة كافة المناهضين والمعارضين لفكرهم، إمّا عن طريق التصفية الجسدية كما حدث مع الناشط السياسي عبدالسلام المسماري، أو عن طريق العزل السياسي مثلما حدث مع محمود جبريل، إضافة إلى ممارسة الضغط على رئيس الحكومة وتحشيد الرأي ضده من أجل دفعه للتنحي، كل تلك السياسات خاصةً سياسة التصفية الجسدية أدت إلى تأليب الشارع الليبي ضد جماعة الإخوان، وقد كان للحراك الشعبي في مصر فيما سمي بثورة 30 يونيو 2013، ضد حكم الإخوان دافعاً رئيسياً في تحرك الشارع الليبي واستهداف مقرات الإخوان، حيث قامت الجماهير في ليبيا بحرق مقرات الإخوان في العديد من المدن الليبية.

المطلب الرابع

سيناريوهات استمرار تدهور الأمن في ليبيا.. وأثره على أمن المنطقة

لا يمكن لأي كان مهما بلغت درجة تفاؤله حول الأحداث في ليبيا، أن يقول إن الأوضاع في هذا البلد منذ سقوط نظام معمر القذافي تسير نحو الأفضل، فعلى مدار الثلاث سنوات ما بعد سقوط النظام السابق ظلت الأوضاع في ليبيا تسير من السيئ إلى الأسوأ خاصةً في الجانب الأمني، ولعل أكبر دليل على التدهور الأمني يتمثل في اختطاف رئيس الحكومة (علي زيدان) بتاريخ 10أكتوبر 2013، مما يشير بوضوح إلى الفوضى الأمنية التي أصبحت مصدراً أساسياً في شل عمل مؤسسات الدولة، وما زاد من تعقيد هذه المعضلة أن المسببات للانفلات الأمني في الداخل الليبي بدأ تأثيرها يمتد خارج الحدود الليبية غرباً حتى مالي وشرقاً إلى سيناء في مصر.

أن تفاقم التهديدات التي تسود الشارع الليبي الآن من اغتيال لضباط الجيش واختطاف للمدنيين والحيلولة دون تفعيل جهازي الشرطة والأمن وعرقلة بناء جيش ليبي تابع لسلطات الدولة كل ذلك ينبئ

---

[1]– **المصري اليوم**، "أخوان ليبيا: زيارة زيدان لمصر مباركة للانقلاب" "القاهرة، جريدة المصري اليوم، العدد3373، السبت 7-9-2013). متوفر على الرابط: http://www.almasryalyoum.com/news/details/260234

[*] الجمعة 11أكتوبر2013م : قال رئيس الحكومة الليبية خلال كلمة القاها بحضور معظم وزراء حكومته بطرابلس، ستتم ملاحقة الذين قاموا بأختطافي وسنتابع الامر قانونياً. وهناك من يريد تحويل ليبيا الى افغانستان والذي يقف وراء هذه العملية هم من حاولوا اسقاط الحكومة منذ ايام يقصد "الاخوان المسلمين " .

-أنظر كل من :

- **وكالة عروس البحر**، "رئيس الوزراء علي زيدان يتهم الاخوان المسلمين بأنهم وراء عملية اختطافه ومجموعة الاختطاف ترأسها عبدالمنعم الصيد وعادل الصيد"، محمد الشعافي (محرر)، (طرابلس-ليبيا، وكالة عروس البحر، 11أكتوبر 2013) متوفر على الرابط : http://aroos-elbahr.com/

– سليمان الخالدي، "الإسلاميون الليبيون يحثون رئيس الوزراء على الاستقالة"، **ليبيا المستقبل** (شبكة المعلومات الدولية، موقع ليبيا المستقبل الإعلامي، 2014/9/11).

- متوفر على الموقع: http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/38641

بسيناريوهات غاية في الخطورة تهدد الأمن بصورة عامة على امتداد الشمال الأفريقي وصولاً إلى أوروبا ومن تلك السيناريوهات الآتي:

أولاً: استغلال تنظيم القاعدة في ليبيا خاصةً ودول المغرب العربي بشكل عام للوضع الحالي الذي يوفر فضاء شاسعاً، لكي يعيد ربط فلوله المتواجدة في موريتانيا والجزائر ومالي، بالإضافة إلى ليبيا حالياً، ووصولاً إلى مجموعاته في منطقة القرن الأفريقي، امتداداً إلى بعض الدول الأفريقية التي توجد بها خلايا لتنظيم القاعدة؛ كل هذه الاحتمالات ستؤدي إلى خلق مناطق جديدة للتوتر في العلاقات ما بين الدول الراعية والدولة المستقبلة، وبالتالي فإن سيناريو التوترات الحدودية قد يكون سمة من سمات المرحلة المقبلة وقد ظهرت بوادر هذا الأمر فيما بين ليبيا وجارتها تشاد، حيث تشير التقارير بتوغل القوات المسلحة التشادية إلى مسافة 100كيلو متر داخل الأراضي الليبية بدعوى ملاحقة فلول القاعدة والإرهابيين الذين تسببوا في اضطراب للأمن داخل الأراضي التشادية.

ثانياً: إن سيطرة الجماعات التكفيرية التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من تنظيم القاعدة على مفاصل الدولة في ليبيا تسبب في إفشال كافة الجهود لتأسيس الجيش وتفعيل جهاز الأمن في ليبيا، وهو ما ترتب عليه غياب الرقابة على كافة الحدود الليبية خاصةً تلك الواقعة في المنطقة الجنوبية، وقد تسبب هذا الأمر في زيادة ضخمة لعدد المهاجرين غير الشرعيين إلى ليبيا، إما للبحث عن لقمة العيش أو العبور إلى أوروبا، وقد شهدت أوروبا عبر السنوات الثالثة الماضية موجات ضخمة من الهجرة غير الشرعية، وهذا الأمر سيتواصل على هذا النحو مع غياب الجيش والشرطة، وستشكل مزيد من الضغوطات على دول شمال المتوسط في ظل تواجد جماعات القاعدة التي لا يستبعد رعايتها لهذا النشاط الى جانب عصابات الاتجار بالبشر كمورد من موارد جني الأرباح.

ثالثاً: مع تزايد نفوذ الجماعات المنتمية إلى تنظيم القاعدة والجماعات الأخرى التي تحمل فكر وتوجهات القاعدة، سيؤدي ذلك إلى تعظيم خطر تلك المجموعات على المصالح المشتركة مابين ليبيا والدول الغربية خاصةً تلك البرامج المتعلقة بمجالات الطاقة والاستكشافات النفطية وذلك من منطلق أن الشركات الأجنبية العاملة في ليبيا خاصةً الشركات الأوروبية والأمريكية ورعايا تلك الدول لن تكون بمأمن من أية ردة فعل تقوم بها الجماعات المتشددة في حال ما حدث حادث قد يثير غضب تلك الجماعات، وبالتالي سيؤدي زيادة نفوذ هذه الجماعات إلى تهديد حقيقي لكافة المصالح الغربية والدولية داخل الأراضي الليبية.

رابعاً: قد تسعى بعض الدول الغربية منها الولايات المتحدة بالتحديد إلى تنفيذ ضربات خاطفة أو القيام بعمليات نوعية ضد مراكز تجمعات أو ضد احد أعضاء تلك التنظيمات، إلا أن ذلك حقيقةً لن يؤدي

إلى إضعاف أو الحد من خطر تهديد تلك الجماعات والذي يقابله في واقع الأمر انهيار شبه كامل لمؤسسات الدولة، بل إن ردة فعل تلك الجماعات ستكون مؤثرة بالنسبة وذات خسائر مادية أو بشرية لتلك الدولة التي قامت بالاعتداء، فعلى سبيل المثال فإن خطف القوات الأمريكية لشخص (أبو أنس الليبي) وهو احد الأعضاء في تنظيم القاعدة من أمام منزله بالعاصمة طرابلس، سيخلق رد فعل قد يكون آجلاً تنفذه الجماعة ضد أي مصلحة من المصالح الأمريكية، حيث أن أسلوب الرد لجماعة تنظيم القاعدة على أي اعتداء يلحق بهم عادة ما يكون في فترات زمنية غير متوقعة. أي بمعنى أن ردة الفعل على اختطاف (أبو أنس) قد تأتي بعد عدة أيام أو شهور أو حتى بعد مرور سنة، وهذا السيناريو ستواجهه كافة الدول الغربية في ليبيا ما دامت ليبيا تحت سيطرة المليشيات المسلحة.

خامساً: السيناريو الأقل احتمالاً حتى هذه اللحظة يتمثل في عودة بناء المؤسسات الليبية بشكل متوازن ومنضبط وبعيد عن الحلول التلفيقية التي تبنتها الحكومة الليبية منذ سقوط نظام القذافي، حيث سعت إلى تكوين جيش وطني عن طريق ضم عناصر المتمردين، الذين يفتقد غالبتهم إلى عمليات الضبط والربط، إضافة إلى الفارق العمري أما من حيث كبر السن أو صغره فكلاهما لا يتناسب مع المعايير والشروط اللازمة لبناء جيش أو تكوين عناصر للأمن يمكن من خلالها إعادة التوازن إلى نصابها وبذلك قد يكون هناك بادرة أمل في القضاء على نفوذ القاعدة وتهديده المتزايد لمستقبل الأمن والاستقرار في منطقة الشمال الأفريقي وحوض البحر المتوسط.

خاتمة

على الرغم من الحراك الشعبي في الشارع الليبي ضد المليشيات المسلحة، والتنظيمات المتطرفة التي وصل تعدادها حتى أواخر العام 2013، إلى1700 تشكيل مسلح، إلا أن تلك المليشيات التي ينضوي تحت أمرتها الكثير من العناصر، والتي استولت على كم كبير جداً من الأسلحة على مختلف أنواعها، ما تزال خارجة عن سيطرة الدولة، وتعتبر من العوامل المباشرة في انتشار فوضى الجريمة الجنائية والسياسية والأمنية، وعدم الاستقرار الداخلي حتى هذا التاريخ.

إن من أوجه الخطورة التي تسببت فيها التنظيمات المتطرفة يتمثل في امتداد خطرها ليتجاوز الحدود الليبية نحو دول الجوار، مصر وتونس والجزائر ومالي، حيث جعلت التنظيمات من ليبيا ثكنات لتدريب المتطرفين في مدن بنغازي ودرنة ومصراتة، إضافةً إلى جعلها منطقة تهريب للسلاح لدعم الجماعات المتطرفة في مالي والجزائر ومصر، " حيث أشارت مصادر في إدارة الشؤون المعنوية للقوات المسلحة المصرية عن تهريب كميات من الأسلحة كانت في طريقها إلى القاهرة على متن عربتين، وشملت المضبوطات 142 بندقية آلية، و17 رشاش كلاشنكوف، و6 بنادق قنص، و1500 خزنة، و14ألف طلقة عيار 39، و18 ألف طلقة عيار 51 "[1].

كما أصبحت ليبيا بفعل التنظيمات المتطرفة نقطة لنقل المقاتلين القادمين من أوروبا الغربية والمغرب إلى سوريا. وتشير تقارير صحفية ومصادر جهادية إلى أن بعضاً من هؤلاء الأفراد قد حضروا معسكرات التدريب في مصراتة وبنغازي، والمنطقة الصحراوية بالقرب من هون في مدينة الجفرة، والجبل الأخضر في الشرق، خاصةً في مدينة درنة التي يسيطر عليها أعضاء تنظيم القاعدة بقيادة (سفيان بن قمو)، ونتيجةً لانهيار مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية أصبحت التنظيمات المتطرفة عامل خطر لا يهدد الأمن في ليبيا، بل يتجاوزه إلى دول الجوار التي أصبحت تواجه خطر تشكيل تنظيم متطرف يشمل كامل منطقة شمال أفريقيا، في الوقت الذي لا زالت تعاني من حالة عدم الاستقرار التي تلت مرحلة سقوط الأنظمة خاصة في مصر وتونس.

إضافة لذلك، نظراً لما تتسبب به التنظيمات المتطرفة إلى جانب المليشيات المسلحة ذات الانتماءات القبلية، من فوضى وخلق حالة من عدم الاستقرار الأمني في الداخل الليبي، فإن الحكومة الجديدة وحتى كتابة هذه الورقة، لم تتمكن من وضع دستور للبلاد أو حتى النجاح في تفعيل المؤسسات الأمنية والعسكرية، وذلك نظراً للتكتل الذي حققته التنظيمات المتطرفة داخل المؤتمر الوطني والحكومة، والتي

---

[1]- **قورينا الجديدة**، "حرس الحدود المصري يضبط أسلحة وذخيرة مهربة من ليبيا" (طرابلس – ليبيا، صحيفة قورينا، العدد- بدون، 20 يوليو 2013).
- متوفر على الرابط: http://www.qurynanew.com/53903

تتعارض مصالحها مع وجود مؤسسات أمنية فاعلة قد تتعقبهم فيما لو تمكنت الحكومة من تأسيسها خاصةً أن معظم عناصر التنظيمات قد صدر بحقها مذكرات اعتقال دولية منهم على سبيل المثال (أبو أنس الليبي) الذي تم اعتقاله في أكتوبر 2013. وبالنتيجة فإن استمرار تواجد التنظيمات المتطرفة في الأراضي الليبية، وأتساع نشاطها واتصالها مع التنظيمات المتطرفة في بلاد المغرب العربي، والذي يقابله عجز الحكومة في بسط سيطرة الدولة بشكل فاعل، سيؤدي إلى أتساع خطر هذه التنظيمات إلى دول الجوار، وهو ما قد يجعلها عرضة للتدخلات الخارجية، الذي يعتبر احتمالاً قائماً بالنسبة للحالة الليبية حتى بعد مضي سنتين من انتهاء من إسقاط نظام القذافي، وهذا أيضاً سيؤدي بالضرورة إلى – فيما لو حدث – إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار في منطقة شمال أفريقيا.

المراجع

المواثيق:

- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **التقرير النهائي لفريق الخبراء المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن 1973/ 2011 بشأن ليبيا**، 20مارس 2012.

-الحكومة الليبية، المؤتمر الوطني العام، **قانون العزل السياسي** (طرابلس-ليبيا، المؤتمر الوطني العام، 25ديسمبر 2012).

الكتب:

–أبوطالب، محمد نجيب، **الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية** (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2011).

– أ.محمود محمد الناكوع، **الحركات الإسلامية الحديثة في ليبيا: منطلقاتها- قياداتها- تجاربها مآلاتها** (لندن، دار الحكمة، 2010).

– عمر عاشور، **تحليل إتجاه الإسلاميين في ليبيا: الصعود والتحول والمستقبل** (الدوحة، مركز بروكنجر، مايو 2011).

– فردريك ويري، **تحدي بناء الأمن في شرق ليبيا** (بيروت، مركز كارينغي للشرق الأوسط، سبتمبر 2012).

– فتحي الفاضلي، **جذور الصراع في ليبيا** (واشنطن، الناشر: بدون، 1992) .

–د.أحمد الموصلي، **موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وايران وتركيا** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، يناير 2004).

التقارير:

-منظمة العفو الدولية، **وثيقة ليبيا الغد: أي أمل لحقوق الإنسان؟** (لندن، منظمة العفو الدولية، يونيو 2010)

- هيومن رايتس ووتش(HRW)، مقابلة مع رئيس جهاز الأمن الداخلي العقيد خيري خالد، في، **ليبيا من أقوال إلى أفعال: ضرورة الإصلاح في مجال حقوق الإنسان** (نيويورك، هيومن رايتس ووتش، المجلد18، وثيقة رقم E1، يناير 2006).

– منظمة الكرامة لحقوق الإنسان، **الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى: المراجعة الدورية الشاملة الدورة التاسعة، 22 نوفمبر- 3ديسمبر 2009** (جنيف، منظمة الكرامة لحقوق الإنسان، 9 أبريل 2010).

- مجموعة الأزمات الدولية(International Crisis Group)، **الإحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط: فهم الصراع في ليبيا** (القاهرة / بروكسل، مجموعة الأزمات الدولية، تقرير رقم 7، 6يونيو 2011).

-مركز الصحراء للدراسات والإستشارات، **سي آي إيه ونظام القذافي:عداء ووئام...وإنقلاب** (موريتانيا، مركز الصحراء للدراسات والإستشارات، أبريل 2011).

تقارير إخبارية:
– سليمان الخالدي،"الإسلاميون الليبيون يحثون رئيس الوزراء على الإستقالة"، **ليبيا المستقبل** (شبكة المعلومات الدولية، موقع ليبيا المستقبل الإعلامي، 2014/9/11).

- **وكالة عروس البحر** "رئيس الوزراء علي زيدان يتهم الإخوان المسلمين بأنهم وراء عملية اختطافه ومجموعة الاختطاف ترأسها عبدالمنعم الصيد وعادل الصيد "، محمدالشعافي(محرر) (طرابلس-ليبيا، وكالة عروس البحر، 11أكتوبر 2013)

الدوريات
– **المصري اليوم**، "أخوان ليبيا: زيارة زيدان لمصر مباركة للإنقلاب" (القاهرة، جريدة المصري اليوم، العدد3373، السبت 7-9-2013)

-**قورينا الجديدة**، "حرس الحدود المصري يضبط أسلحة وذخيرة مهربة من ليبيا"، (طرابلس – ليبيا، صحيفة قورينا، العدد-بدون، 20 يوليو 2013).

-عامر واعلي وسرج دانيال "العتاد العسكري لنظام العقيد القذافي بات بايدي تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، **جريدة الملاحظ الألكتروني** (شبكة المعلومات الدولية، العدد. بدون، 9ابريل 2011).

المراجع الأجنبية:

Articles
-Gunaratna, Rohan and others, **Combating Terrorism in Libya Through Dialogue and Reintegration** (Singapore, Center for Political Violence and Torrorism(CPVTR), Nanyang Technological University,March 2010).

–Aaron Y.Zelin and Richard Borow, **The Terrorist Threat in North Africa: Before and after Benghzi,** (Washington: Institute for near east policy**,** July 2013).

–Aron Y.Zelin,"Islamism in Libya", **American Foreign Policy Council** (Washington, The Washington Institute, April 2013).

- Webster G.Tarpley, **Once Nato enemies in Iraq and Afghanistan,Now Nato allies in Libya** (Washington D.C,Voltaire Network, May 21-2011).

ReportS
– A report prepared by The Federal Research Division, "**Al-Qaeda in Libya: A profile**", (Washington D.C, Library of Congress, August 2012) .

- Thomas M.Sanderson,"Futuer of Al-Qaeda", In, **A report of the CSIS homeland security and counter terrorism program and CSIS transnational threats project** (Washington D.C, Library of Congress, May 24-2011).